

أضحوكة فهم حكم الشريعة عند الخوارج

لا يكفي في فهم عمق انحراف الفكر الإسلامي والجماعات الإسلامية لمعنى الحكم الشرعي وتطبيقه حسنُ الفهم لطريقة استعمالهم لتحكيم الشريعة كشعار واستعماله كوسيلة للتكفير ، للحكام والمسلمين ، و توظيفه لتزكية النفس سياسيا في المجتمع المسلم ، فهذا جانب من خطأ الخوارج لاستعمال شعار تحكيم الشريعة.

فالذي يقرأ ويستمتع لهم يظن ان كل ما في النظم الإدارية والمصلحية التنظيمية التي ترجع لقرارات ونظم دنيوية مصلحية بحتة ولا تستمد مباشرة من احكام شرعية مفصلة ،

إمّا لأنها ليست عقيدة وعبادة وأحكاماً مفصلة كأحكام الجهاد والحدود مثلاً ،

أو ان مرجع تقدير المنفعة أو المصلحة فيها يرجع لعلوم وتخصصات دنيوية علمية اخرى كالأدوية والتطعيم وغير ذلك.

ولنأخذ ما يقع خارج القضاء حيث أن معترك القضاء وقوانينه أعسر في الفهم من غيرها .

فلنضرب المثل مثلاً بالمطارات بما فيها من أنظمة ملاحية جوية ومراقبة وطائرات وخطوط سير وغير ذلك.

ولنأخذ المصانع وما فيها من نظم أمان وتشغيل وحقوق عاملين إلى آخره.

ولنأخذ المدارس وما ينظمها .

ومئات الأمثلة في الحياة بهذا الحجم ومن هذا النوع.

والمثال المعتاد الذي يضرب هنا عادة هو نظام المرور

فاذا رأيت جوانب الحياة الأخرى فستجد نسبة لا يستهان بها مرجعها لوضع نظام يحقق مصلحة ومنفعة ويدفع ضرر وان قوة إنفاذ هذا النظام ترجع لفرض طاعة ولي الأمر في الإسلام التي عظمتها الشريعة أيما تنظيم وحرّمت الخروج وحرّمت منازعة ولي الأمر حقه في إصدار القرار المعين و في إنفاذه.

وهذا الأصل تجد ان الفكر الإسلامي والجماعات تناقضه مناقضة تامة ولا تسلّم به ولا تحتكم للشريعة ، بل تحاربه محاربة كاملة ، بل من قال بموجب أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وهدى الصحابة رضوان الله عليهم في التعامل مع الحاكم المسلم يُتهم بالعمالة والخيانة والصنيعة للكفار ، لماذا كل هذا العداء والحرب والكراهية ؟ لان هذا الاعتقاد ينقض الأصل والسبب الذي تقوم عليه هذه الجماعات وهذا الفكر من أساسه.

فاذا استحضرنا انهم في الأصل لهم قيادات باطنة لها السمع والطاعة ديناً ، وان مصانعتهم الظاهرة واستعمال ما يتاح بين ايديهم للوصول

إلى السلطة بالديمقراطية او غيرها يجعل الغاية تبرر الوسيلة في ابشع صورها.

ولقد احسن عضو الحكومة الاخواني في الحكومة السورية وفقها الله في الدعوة لحل تنظيم الاخوان المسلمين الباطن فإن هذا اقل ما يمكن ان يدعو اليه في هذا الشأن.

ولنرجع إلى حديثنا ، فالنظم والحياة تتضمن المئات من القرارات والحاجة لوضع النظم خاصة في هذا الزمن الذي فرض فيه التحديد السياسي التام لرقعة الدولة والتوصيف المفترض لمعنى المواطنة وضبط أنظمة الحياة وإجراءاتها إلى غير ذلك في مساحات الحياة الواسعة فيما استجد في نظم وترتيب الحياة ابتداء من شهادة الميلاد إلى اصدار شهادة الوفاة.

فحتى موتك بشهادة تصدر من جهات رسمية باجراءات تثبت انك لم تقتل ولم تسمم ولم يغدر بك و لا شبهة في موتك.

و هذا من فضل الله عز وجل على البشرية مع اتساع المدن و كثرة الناس.

فهذا التطور في النظم المعاصرة الذي بعضه مشكور وبعضه قد يبني على مقدمات قد لا تكون صحيحة كحكم إعدام القاتل المتعمد والذي لا تزال بعض المنظمات ومن خلال الطرح في الامم المتحدة تتلمس الغاء حكم القصاص فما كان من مندوبنا مندوب الكويت في الامم المتحدة إلا أن قدّم مذكرة وتكلم مستهلا بما جاء في القرآن كلام

الله عز وجل في حكم القصاص ومدافعا عن حكم شرعي عظيم من أحكام الله عز وجل ولا نجد طبعاً إطرأً أو رؤية لهذه الحسنة من ولاة الأمر ولا غيرها الكثير من الحسنات ، لأن كتمان الحسنات من مذاهب الخوارج العريقة الأصيلة في فكرهم قديماً وحديثاً بينما تلمس المعايب والزلات والسيئات باستمرار والتثوير بها هو أيضاً مذهب أصيل وراسخ قديماً وحديثاً للخوارج لأنه آلة من آلياتهم ووسيلة من وسائلهم في الدعاية لأنفسهم بالوصاية على الشريعة وفي الطعن والاقتصاص ممن يخالفهم في نظر البهلاء المقلدين الذين الغوا عقولهم وسلّموا لقيادة هذا الفكر والجماعات.

وهذه الآلية في كتمان الحسنات وإشاعة السيئات هي تطابق استعمالهم لتحكيم الشريعة في مسيرتهم السياسية.

ومن المضحك المبكي كالعادة أن لجنة هدفها زيادة منسوب تحكيم الأحكام الشرعية جزى الله خيراً من أنشأها وشكر مسعاه كان أول بيان لأمينها في وقته يمثل نفسه وفكره ولا يمثل الدولة أننا فوجئنا أن أكثر من سبعين بالمائة من أحكام الشريعة وجدناها مطبقة في الواقع
!!!!؟؟؟

أن شئت أن تضحك إلى درجة السقوط إلى قفاك فلك الحق
وان شئت أن تبكي دماً وحسرة على دين الله عز وجل فلك الحق أيضاً
فكيف لدعوة تلهب مشاعر المسلمين بالتكفير بالحكم بما أنزل الله حتى ينضوي الكثير من الشباب تحت لوائها ويتعاطف معها جمهور

من المسلمين ثم تكتشف ان تطبيقات قضيتها الشعارية الكبرى في الواقع لا تتناسب مع حجم الاهتمام والمبالغة حال الحاجة إلى الخطابة وتكوين القاعدة والقوة السياسية ؟

فمحك عملي واحد وضح أنّ القوم لا يحسنون فهم التطبيق العملي للشعارات الدينية التي يرفعونها فكيف بمحكات عملية أخرى تتعلق بالسياسة او الاقتصاد أو القتال إلى آخر ما هنالك فكيف ستكون إدارتهم لها ؟

و هذا ذكرني هنا بالشعار الخالد (القرآن دستورنا) حين دخلوا الانتخابات فحوصروا ان هذا الشعار لا يتمشى ولا يتناسب مع القانون ومبادئ الديمقراطية فبكل يسر وسهولة قال قائلهم هذا شعار دعوي غير حقيقي !.

و هذا يبين لك أنّ محك الفتنة الذي وضعوا فيه انفسهم إمّا بسبب الجهل أو بسبب البدعة والضلال يرجعهم لخيارات محدودة لا يملكون غيرها :

فإمّا الكذب الصريح

وإمّا التقية والتفنن فيها

وإمّا تشرب ما يملأ عليهم من رجيح و قاذورات فكر الشرق والغرب فيبتلعونها ثم يعيدون أسلمتها بآلياتهم الالهوائية الدينية التحريفية فيدخل كل شيء الطاحونة الشرعية الخادمة لفكرهم !

و هذا ذكرني بجامعة عريقة تقلّد فيها الادارة رجل منهم فصدّرت
العشرات من دراسات القانون من ان الشريعة تثبت المبادئ القانونية
العامة الوضعية !

فصارت الشريعة خادمة لما يضعه الانسان بعقله لا العكس.
على طريقة المذهبين في جعل اقوال الرجال حكمة على الكتاب
والسنة.

وهذه الذكرى قادتني الى مرموق سلفي كما يقال في هذا الزمان من
سياسي جماعة تزعم السلفية حين صرّح بان مفهومه لتطبيق
الشريعة هو ان الانسان حر في معصيته وطاعته الظاهرة وانه لا يرى
ان تتدخل الدولة في فرض سلوك على الأفراد ؟

بل ويقول ان فرض الضريبة على الشركات انجاز ديني عظيم فاما ان
يؤخذ على انه زكاة او يؤخذ على انه ضريبة بحسب رغبة من يؤخذ
منه ، فهذا انجاز ديني عظيم عنده -وطبعاً عند شاكلته -

بل ويقول ان من إنجازات ومكاسب الدعوة الدينية في الكويت انها
فرضت سجن ثلاث شهور على من يسب الله عز وجل او الصحابة -
عياذا بالله - ؟

ولاحظ انه يقول ذلك بتبجح وفخر كانجاز ديني عظيم ،
فهذا مستوى انجازاتهم التي يفخرون بها دينياً كعلامة على الفوز
والكسب الديني وتحكيم الشريعة بمفهومهم ؟

فهل هؤلاء في قدرتهم او علمهم ، العلم بحكم الله وخدمته وهم يخونونه في المفصل الأكبر من مفاصل تحكيم الشريعة في الدولة وهو اعطاء الحق الشرعي والصلاحيات لولي الأمر في القيام بعمله بكامل حريته وهم في أدبياتهم مجمعون على عدم شرعيته ووجوب الخروج عليه بل هو الطاغوت والمصيبة على الدين والأمة وفي المجال العملي يحاكمون ويخضعون قراراته لما يسمونه القانون الوضعي ويجعلونه مرجعهم ومصدر قوتهم.

فحكم الله شيء ومناورات الخطابة والبدعة والخروج والسياسة شيء آخر .

والحديث ذو آلام .

وتحقيق مصلحة الدين وأحكامه والتحقق من عدم مخالفة حكم الله وتحقيق مقصوده والوقوف عند حدود الله عز وجل في كل شيء وخاصة في الغرامات المالية و التعازير أي العقوبات وحفظ حوزة الدين وأعراض ونفوس وعقول المسلمين مما يعلمه المسلمون وأهل العلم و ولاية أمر المسلمين بفضل الله عز وجل وليس هذا مقام تفصيله .

كتبه: الشيخ أحمد السبيعي

بتاريخ 2025 / 11 / 17